

التم: أولاً - مظاهر الوحدة في النظام العالمي الجديد (العولمة) رغم هيمنة القوى السياسية والاقتصادية على المجال العالمي وبرز التنافسات، وهذا ما عرف بالعولمة. وسهولة حركة الناس، عبر حدود الدول دون عوائق تذكر، وهذه الأمور أدت إلى تلاشي المسافات بين الدول وإضفاء الإنسجام على العلاقات الاجتماعية حتى أصبح العالم يشبه قرية كونية صغيرة (مستند ٢). تعدا 1. انتشار النظام الرأسمالي الحر: على أثر الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة وانهيار الاتحاد السوفياتي، وسمح بالتنافس، وقلص دور الدولة التي تعمل جاهدة لإزالة العوائق من أمام الاقتصاد. 2. توسع الشركات المتعددة الجنسيات: تسعى الشركات المتعددة الجنسيات إلى زرع فروع لها في مختلف أنحاء العالم. وهذا التوسع ساعد على ترابط دول العالم التي عملت على جذب الشركات وتسهيل الحركة التجارية أمام سلعها. وقلص المسافات، وخفّض التكاليف وحول العالم إلى قرية كونية. 4. تسارع حرية التبادل التجاري: عملت المجالات المهيمنة اقتصادياً على إزالة القيود من أمام حركة تدفق السلع وانتقال الأموال عبر حدود الدول وذلك هدف تساع شركاتها المتعددة الجنسيات ومضاعفة أرباحها. 5. تحكم المؤسسات المالية والنقدية: تتركز المصارف الكبرى في المجالات العالمية المركزية، وهذه الأخيرة تتحكم بقرارات البنك الدولي وبصندوق النقد اللذين يديران السياسات المالية والنقدية في العالم ويسهّلان انتقال الأموال عبر الحدود. 6. اتّسع التكتلات الإقليمية: تجاه اتساع نفوذ المجالات المركزية، تسارعت الدول إلى إنشاء تكتلات اقتصادية بهدف حماية مصالحها، ومجابهة تدخل المجالات المركزية في شؤونها. وهذه التكتلات تشكل خطوة أولى باتجاه العولمة. ثانياً - نتائج العولمة: تناقضات بارزة أ - إيجابية العولمة ستخلص من العوامل التي عملت على انتشار العولمة أن الهدف كان الوصول إلى الإيجابيات التالية: 1. انتقال التكنولوجيا إلى معظم دول العالم. 2. ازدياد حجم المبادلات التجارية بين دول العالم. 3. شمول النظام الرأسمالي معظم دول العالم بهدف تحقيق الحرية والديمقراطية واحترام المثل العليا للإنسان. المركزية في شؤونها. وهذه التكتلات تشكل خطوة أولى باتجاه العولمة. أ - إيجابية العولمة ستخلص من العوامل التي عملت على انتشار العولمة أن الهدف كان الوصول إلى الإيجابيات التالية: 1. انتقال التكنولوجيا إلى معظم دول العالم. 2. ازدياد حجم المبادلات التجارية بين دول العالم. 3. شمول النظام الرأسمالي معظم دول العالم بهدف تحقيق الحرية والديمقراطية واحترام المثل العليا للإنسان ب - سلبيات العولمة إن المبادئ التي هدفت العولمة إلى ترسيخها لم تحقق النتائج المرجوة لها، وأدت إلى انشطار العالم إلى عالم فقير دُعي بعالم الجنوب، وإلى عالم غني دُعي بعالم الشمال (مستند ١ و ٢). وكل عالم ناهض العولمة لأسباب تتعلق بكل واحد منهما. ١ - أسباب مناهضة عالم الشمال للعولمة: يمكن إيجاز أسباب مناهضة دول عالم الشمال لظاهرة العولمة من خلال النتائج السلبية التالية: - ارتفاع حدة البطالة نتيجة انتقال العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات إلى دول عالم الجنوب. - زيادة التناقض بين الأغنياء والفقراء. - تراجع مفهوم دولة الرعاية التي تحفظ حقوق العمال وذلك نتيجة تعميم فكرة تحقيق الأرباح وليس حقوق العمال. - إفلاس المؤسسات الصناعية الصغيرة نتيجة المنافسة غير المتكافئة مع الشركات العالمية. ٢ - أسباب مناهضة عالم الجنوب للعولمة: - تعميق الهوة الاقتصادية والاجتماعية بين الشمال والجنوب وداخل كلّ دولة بزيادة الفروقات الطبقية. - تهديد الخصوصية الثقافية واللغوية للمجتمعات. - خضوع الدول الفقيرة لقرارات الدول الكبرى وزيادة التبعية الاقتصادية وبالتالي السياسية. انقسم العالم في نهاية القرن العشرين إلى عالمين متباينين: عالم الشمال، الذي تمثله الدول الصناعية، المتمركز معظمه في شمال الكرة الأرضية، وعالم الجنوب المستهلك للسلع الصناعية ويقع معظمه في جنوب عالم الشمال. (١) ثالثاً - معايير تقسيم العالم ضمن نظام العولمة انقسم العالم في نهاية القرن العشرين إلى عالمين متباينين: عالم الشمال، أما معايير هذا التقسيم - معايير اقتصادية ١ - معايير تطوّر القطاعات الإنتاجية: زراعة، صناعة وتجارة. تتعلق بالقيمة الإنتاجية لكل قطاع ومساهمته في الناتج العام، بنسبة اليد العاملة التي يشغلها كلّ قطاع، بقيمة الصادرات الزراعية والصناعية ونسبة مساهمة كلّ منهما في الصادرات العامة، بدرجة استثمار الموارد الطبيعية مع المحافظة على التنمية المستدامة، بكثافة استخدام شبكة المواصلات والاتصالات، ٢ - معيار تطوّر الناتج الفردي: يتعلّق بنصيب الفرد من الناتج المحلي وبمعدل النمو الاقتصادي الذي يحققه الاقتصاد العام. ب - معايير اجتماعية 1. تطوّر مستوى المعيشة الذي يتناول: نصيب الفرد من السرعات الحرارية ومن الموارد المائية والطاقة. نسبة الملحقين بالمدارس والجامعات، نسبة الإنفاق على التعليم، وفيات الأطفال. ج - معايير ديموغرافية معدّلي المواليد والوفيات ومعدّل الخصوبة عند المرأة. د - معيار مؤشر التنمية البشرية (مستند ٤ و ٥) ١ - تعريف مؤشر التنمية البشرية: هو مقياس مقارن لمؤشرات اقتصادية واجتماعية وديمو غرافية لمعرفة مستوى الرفاه والرعاية الاجتماعية عند الشعوب. ٢ - مكونات مؤشر التنمية البشرية (مستند ٤ و ٥): - نصيب الفرد من الناتج المحلي السنوي والذي يعبر عن المستوى الاقتصادي للفرد. - مستوى التحصيل العلمي وهو يحدّد مستوى التعليم في الدولة وبالتالي إمكانية التطوّر. المولى

حراًباً - عوامل إنشطار العالم: عوامل لاربخية واستراتيجيةأ - العامل الإستعماري: وجّهت الدول الإستعمارية اقتصاد المستعمرات نحو الزراعة والصناعة الإستخراجية بهدف تأمين الموارد الأولية لصناعاتها، وإبقاء المستعمرات سوقاً لتصريف إنتاجها، فحافظت على ثرواتها وأبقت شعوب المستعمرات في مستوى الفقر (مستند ٧). ب - عامل التفوق التكنولوجي: اهتمّت الدول الصناعية بدعم مراكز الأبحاث التي سمحت بتحقيق خطوات كبرى في المجال التكنولوجي، مما جعل عالم الشمال متفوقاً في كافة المجالات وبقي عالم الجنوب متأخراً وتابعا (مستند ٦). ج - عامل توفر الاستثمارات: يملك عالم الشمال جميع المؤسسات المالية والنقدية العالمية، بينما يفتقر عالم الجنوب إلى الأموال التي تمكنه من تحقيق نموه. د - عامل الاستقرار السياسي واتخاذ القرارات: رغم الاضطرابات السياسية الحالية في عدّة دول متطوّرة (إسبانيا، اليونان، أو كرايا.) تحظى دول عالم الشمال بالاستقرار السياسي نسبياً، وتنصرف حكوماتها إلى اتخاذ القرارات السياسية المناسبة لتطوير اقتصادها، بينما تعيش معظم دول عالم الجنوب في النزاعات والحروب، مع تدخل القوى العظمى من عالم الشمال. هذا الواقع منع حكومات دول عالم الجنوب من اتخاذ القرارات الهادفة لتنمية قطاعاتها الاقتصادية بل اتّجهت للانفاق على التسلّح (مستند ١٠). خامساً - إنشطار العالم بين شمال وجنوب ظاهرة غير ثابتة وغير حتمية أمّا الخطوط المبنية على معطيات اقتصادية واجتماعية فهي قابلة للتعديل تبعاً للتنمية الاقتصادية والبشرية التي تحقّقها الدول، لذا فإنّ خطّ الحدود بين عالمي الشمال والجنوب هو غير ثابت. ب - إمكانية انتقال الدول من عالم لآخر: إنّ تصنيف الدول ضمن الشمال أو الجنوب ليس حتمياً، إذن، ولكي تنتقل إحدى دول عالم الجنوب إلى عالم الشمال يجب عليها أن تتفكّ خططاً تنموية بعيدة المدى وعلى جميع الأصعدة. وكوريا الجنوبية وسنغافورة اتّبعَت برامج إصلاحية أعطتها القدرة للانتقال إلى عالم الشمال. أمّا دول الصين، الهند والبرازيل فهي تنافس دول عالم الشمال اقتصادياً إلّا أنّه يلزمها جهود كبيرة لتحسين الأوضاع الاجتماعية لشعوبها والانتقال إلى عالم الشمال. مال ثانياً - عوامل تقدّم دول عالم الشمال: تجمع تاريخي للثروة؛ وطموح متسارع سجّل دول عالم الشمال تقدّماً في جميع القطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعية، وأهمّ العوامل التي أدّت إلى هذا الواقع هي: أ - العامل التاريخي: تبنّت دول عالم الشمال عملية التصنيع منذ القديم، وبسطة سيطرتها على أراضٍ واسعة خارج حدودها في المستعمرات التي شكّلت مناطق لتصريف إنتاج الدول الصناعية ولتأمين المواد الأولية ومصادر الطاقة لها بأسعار متدنية. هذا الأمر أدّى إلى تقسيم العمل الدولي وأعطى الأفضلية لدول عالم الشمال التي تراكمت عندها الثروات، فاستثمرتها في الصناعة وحقّقت رأسمالاً ثابتاً. ممّا أكسبها إستمرارية التفوّق الصناعي والزراعي (مستند ٣). ج - عامل تدنّي النمو الطبيعي للسكان وتفوُّق النمو الاقتصادي: سمح هذا التفوق بالإدخار واستثمار المدخرات في مجال القطاعات الإنتاجية وتحسين مستوى الرفاهية (مستند ٦). د - عامل الإستقرار الأمني والسياسي: سمح الإستقرار الأمني والسياسي بتوسّع الاستثمارات في دول عالم الشمال، وجذبها من الخارج؛ وتصدير منتجاتها إلى مختلف دول العالم. و - عامل إمتلاك وسائل الاتصالات والمواصلات: إنّ تراكم الثروة في دول عالم الشمال أعطى هذه الدول القارة للهيمنة على وسائل النقل والاتصالات، ثالثاً - عالم الشمال: مجالات متباينة النمو بالرغم من توفرّ المعايير التي توحد التوجهات الاقتصادية لدول عالم الشمال يبقى التباين واضحاً بين مجالاتها من عدة أوجه منها: أ - التنافس في المجال الاقتصادي: اعتمدت معظم دول عالم الشمال اقتصاد السوق وتراكمت ثرواتها، فازداد التنافس في ما بينها 3. من خلال إنشاء التكتلات الاقتصادية الإقليمية (الاتحاد الأوروبي، الناقتا) واعتماد سياسات حماية (بينها 4. في السياسات الخارجية والمواقف الدولية 5. ب - التباين في التطور الاقتصادي: حاولت الدول التي تحوّلت من النظام الإشتراكي إلى النظام الرأسمالي الحرّ سنة ١٩٨٩، النهوض باقتصادها إلّا أنّه لا يزال يسجّل تدنّياً عن المستوى الذي حقّقته دول عالم الشمال الرأسمالية في: 1. نصيب الفرد من الناتج المحلي. 2. القوّة الشرائية عند السكان. 3. قيمة الإنتاج الزراعي والصناعي. 4. نسبة المساهمة في التجارة العالمية. (1) تملك حقّ النقض* في مجلس الأمن. 2. تتباين في مواقفها السياسية الدولية (تجاه الحرب على العراق ومؤخراً على سوريا). 3. تتأثّر مجموعة الثمانية* بمعظم إنتاج القطاعات الاقتصادية في العالم. 4. تشغل دول عالم الشمال الأخرى دوراً ثانوياً على الصعيد السياسي والاقتصادي العالمي. إذ لم: 1. تستطع القضاء على حالات الفقر في بعض أحياء مدنها، (مستند ١٠ و ١١). 2. تحلّ مشكلة البطالة في بعض الدول. (مستند ١١). 3. تتأمّن الضمانات الاجتماعية نتيجة تراجع مفهوم دولة الرعاية واعتماد النظام الرأسمالي الذي يعطي الأولوية للأموال على حساب الإنسان. S. يرجع بعضها إلى الأوضاع الداخلية والبعض الآخر للقوى الخارجية. أ - العوائق الداخلية: وهي كثيرة وأهمّها: ١ - تفوّق النمو السكاني الطبيعي على النمو الاقتصادي: مما يمنع حصول L'an فيعاني السكّان من نقص في الغذاء نتيجة قلّة الإنتاج الزراعي والحيواني. عالم ٢ - النقص في التخطيط وقلّة الأموال المتوفّرة: لم تضع معظم دول عالم الجنوب خططاً تنمويّة ولم ترصد المال

الكافي لتحقيق فائض في الاقتصاد مقابل النمو السكاني الطبيعي المرتفع، كما تحولت من الزراعات الغذائية نحو الزراعات التصديرية. متراد عن تحقيق الأمن الغذائي والاجتماعي للسكان، ٣- الفروقات والاضطرابات الاجتماعية: تعرف بعض دول عالم الجنوب صراعات عنيفة بين الأقلية من الأغنياء المتحكمين بالسلطة والاقتصاد، والأكثرية من الفقراء الذين يناضلون لتحقيق العدالة الاجتماعية. ٤- الصراعات السياسية والسباق نحو التسلح: تؤدي التناقضات الدينية والعنصرية والقبلية في مجتمعات دول عالم الجنوب إلى اضطرابات أمنية وحروب داخلية أو مع الدول المجاورة، لذلك تخصص الدول مبالغ للتسلح بدلاً من تنفيذ الخطط التنموية وتحسين المعيشة (مستند ٧). ٥- هروب الأموال: إضافة إلى نقص التمويل، وهذا يشكل عقبة في الاستثمارات المحلية وفي دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد. ٦- النقص في الإمكانات البشرية: المتمثلة بندرة اليد العاملة التقنية القادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير الاقتصاد وهجرة الأدمغة. ب - العوائق الخارجية: يضاف إلى العوامل المذكورة عوائق خارجية تنتج عن تحكم دول عالم الشمال ١- السياسة الاستعمارية: عملت دول عالم الشمال على التحكم باقتصاد الدول التي استعمرتها قديماً لخدمة مصالحها، فوجهتها نحو القطاعات الزراعية فيها؛ فعجزت دول عالم الجنوب عن الإنتاج وتحقيق التنمية بعد استقلالها. ٢- اعتماد العولمة: مما أدى إلى تنامي الفقر في دول الجنوب وذلك نتيجة تحرير التجارة وشروطها المجحفة بحق دول الجنوب، وتسهيل انتقال الرساميل من دول الجنوب الغنية نحو عالم الشمال بدل الاستثمار محلياً، وتفاقم مشكلة المديونية وانعكاسها السلبي على التنمية، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات من عالم الشمال داخل دول المحلية. الشركات المحلية. 1. تحكم دول عالم الشمال بالشركات المتعددة الجنسيات حيث المراكز الرئيسية لمعظمها وقد أقامت فروعاً لها في دول عالم الجنوب. 2. إمتلاك دول عالم الشمال لو سائل النقل والتجارة وللبورصات العالمية: التي تتحكم بأسعار المواد المنتجة في دول عالم الجنوب لتتماشى مع مصلحة اقتصادها. 3. وضع القيود الصارمة على السلع المنتجة في دول عالم الجنوب: من قبل دول عالم الشمال بهدف الحد من تدفق هذه السلع نحو أسواقها. لذلك يبقى الميزان التجاري رابحاً لصالح دول عالم الشمال. كتابة ثانياً - عالم الجنوب مجالات متباينة رغم الخصائص العامة المشتركة بين دول عالم الجنوب، فإن التباين في النمو يظهر واضحاً من خلال التفاوت في معدل النمو الطبيعي، وأمد الحياة، ومعدل المواليد والوفيات، وكافة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يمكن تمييز أربعة مجالات فيه وهي: أ- الصين والهند عملاقا دول عالم الجنوب: يملكان إمكانات كبيرة متمثلة باليد العاملة الوفيرة والتمدنية الأجر، وبالسوق الاستهلاكية الكبيرة وبضخامة الموارد التي تحتويها أراضيها، وباستيعاب شعوبها للتكنولوجيا وجذبهما للإستثمارات. حققت هاتان الدولتان نمواً اقتصادياً تجاوز ١٠٪ أحياناً ودخلتا في منافسة مع الأقطاب الاقتصادية رغم الانخفاض في مؤشر التنمية البشرية. ب- دول صناعية حديثة: تشمل الدول التي شهد قطاعها الصناعي نمواً مهماً ومتسارعاً (البرازيل - تركيا). د- الدول الفقيرة: يقع معظمها في أفريقيا، تعاني من تزايد سكاني وعجز اقتصادي. أولاً - مظاهر العلاقة بين الشمال والجنوب: هيمنة بارزقرو كيعية واضحة تسود ضمن المجال العالمي علاقات متبادلة بين عالمين متناقضين وغير متكافئين، هذه المظاهر هي: أ- الهيمنة التجارية أو الاقتصادية استثمرت دول عالم الشمال الموارد الطبيعية المتوفرة في عالم الجنوب بهدف تزويد مصانعها بالمواد الأولية. وعملت على منع قيام مؤسسات صناعية في عالم الجنوب رغبة في بقاءه سوقاً لمنتجاتها الصناعية. وهكذا ظهرت هيمنة عالم الشمال الاقتصادية (مستند رقم ٢) في المجال العالمي وتبعية عالم الجنوب له من خلال: 2. تدني أسعار المواد الأولية بالمقارنة مع أسعار السلع المصنعة في دول عالم الشمال، نتيجة تشابه الإنتاج كما في دول عالم الجنوب، وتحكم دول عالم الشمال بتحديد أسعار المواد الأولية. 1. احتكار عالم الشمال التكنولوجيا ذات التقنية العالية وحجبها عن دول الجنوب. ٢. وتحكمها بغالبية المبادلات التجارية. 3. المديونية والشروط القاسية من قبل المؤسسات الدائنة. تملك دول عالم الشمال المصارف العالمية، التي لعبت دوراً كبيراً في تعزيز هيمنة عالم الشمال من خلال: توفير رؤوس الأموال لمراكز الأبحاث والتطوير مما زاد الإنتاج وحسن نوعيته، كل هذا جعلها تفرض هيمنتها على دول عالم الجنوب. 1. تفتقر إلى الرساميل المالية الضرورية للتنمية البشرية والاقتصادية. 2. لجأت إلى الاستدانة ف وقعت في فخ المديونية وبالتالي التبعية المالية لعالم الشمال. (دولار أمير كي، يورو) لتغطية إصدار عملاتها وتحديد أسعار صادراتها. خصصت دول عالم الشمال الأموال الطائلة لخدمة الأبحاث العلمية وتطوير أسس استخدام التكنولوجيا المتطورة بهدف مضاعفة القدرة الإنتاجية، وبالمقابل حُجبت هذه الإمكانيات عن دول عالم الجنوب ليبقى اقتصادها في خدمة مصالحها. د- الهيمنة الثقافية (مستند ٤) ومعظم مصادر البث الإذاعي والتلفزيوني والإنتاج السينمائي والفكري التي تنشر أفكارها في العالم. المعلوماتية. ه- الهيمنة السياسية (مستنده) هذه الهيمنة ظهرت من خلال: 1. ارتباط معظم أنظمة الحكم والحكام في دول عالم الجنوب بالتوجهات السياسية للدول الأقطاب. 2. تهميش دور دول عالم الجنوب في

المحافل^٥ الدولية.3. لجوء دول عالم الجنوب لطلب المساندة من الدول الأقطاب لفضّ نزاعاتها الداخلية والخارجية أو لفرض سيطرة الطبقة الحاكمة.و - الهيمنة العسكرية تملك دول عالم الشمال قوى وآليات عسكرية متطورة في البرّ والبحر والجوّ تستخدمها في التدخل الميداني في العديد من مناطق الجنوب أو التهديد باستخدامها. رغم مظاهر الهيمنة كلّها تقوم بين عالميّ الشمال والجنوب علاقات تبادل تحكمها الحاجات المتبادلة.4. فيقوم بين عالمي الشمال والجنوب علاقات غير متكافئة، أ- حاجة الشمال إلى الجنوب: تظهر في المجالات التالية: يبقى إنتاج الموادّ الأولية وخاصة المعدنية فيها أقلّ من حاجة المصانع لها؛2- نفط دول الجنوب: يتوفّر إنتاج النفط واحتياطاته في دول عالم الجنوب، ويعتبر المصدر الأساسي لإنتاج الطاقة. لذلك تسعى دول عالم الشمال إلى تأمين إمداد مصانعها هذه المادة وبوسائل متنوعة (اتفاقات، ضغوط، حروب. 3- أسواق دول عالم الجنوب (مستند ٦): نظراً لفائض إنتاج السلع في مصانع دول عالم الشمال، وخاصة السلع التقنية منها، تجهد هذه الدول بمختلف الوسائل للسيطرة على أسواق دولّ عالم الجنوب الكثيرة السكان لتصرف إنتاجها. (مستند ٧)، لذلك تسعى هذه الدول إلى جذب العمال من عالم الجنوب نظراً لتدني أجورهم ممّا يؤدي إلى خفض كلفة الإنتاج وزيادة التصدير، ويسمح لها بتحقيق المزيد من الأرباح وتعزيز قدرتها التنافسية.١- إيجاد فرص عمل لأبنائه: يرتفع معدّل النمو الطبيعي للسكان في دول عالم الجنوب (مستند ٧)، وتعجز اقتصاديات هذه الدول عن استيعاب اليد العاملة المتدفقة سنوياً في سوق العمل، فيرتفع معدّل البطالة فيها. لذلك يسعى الشباب للهجرة ولتأمين عمل في دول عالم الشمال حيث تتوفر فرص العمل والأجور المرتفعة والضمانات الاجتماعية. ولكي تخفّف دول عالم الشمال المصاعب الناتجة عن هجرة اليد العاملة إلى أراضيها، تضع الشروط المشدّدة لقبولها، إلى قطاعاتها الإنتاجية بهدف تطوير اقتصادها وتحقيق التنمية لشعوبها. بالمقابل ترفض دول عالم الشمال تزويد دول عالم الجنوب بالتقن المتطورة للأسباب التالية:- منع دول الجنوب من إنتاج سلع منافسة لسلعها في الأسواق العالمية، لكي تبقى بحاجة لخبرات عالم الشمال ومساعداته.- ضمان استمرار هيمنة عالم الشمال على الاقتصاد العالمي. أمّا في حال انتقال التكنولوجيا،3- الرغبة في الحصول على مساعدات غير مشروطة من عالم الشمال: تتعدد مصاعب دول عالم الجنوب وتتوّجّع معها أشكال المساعدات التي تطلبها من دول عالم الشمال ومنها :- مساعدات مالية: هبات، قروض بدون فوائد، قروض طويلة الأجل بفوائد رمزية. - مساعدات غذائية وأدوية.- مساعدات تقنية وعلمية ترمي إلى اكتساب المعرفة والتقنية وتنمية القطاعات- مساعدات عسكرية تهدف إلى تعزيز قدراتها العسكرية.- تشكّل المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية.- تُدخل التقنيات المتطورة إلى البلاد وتنشّط القطاعات الإنتاجية.ترجم هذه الاستثمارات بتمركز الشركات المتعددة الجنسيات في دول عالم الجنوب التي تتخذ إجراءات متعدّدة لاستقطاب هذه الشركات* إصدار التشريعات والحوافز لجذب الشركات: إعفاءات ضريبية،* تنفيذ مشاريع البنى التحتية المسهّلة لعمل الشركات: طرقات، كهرباء،* تخفيف الضمانات الاجتماعية للعمّال والحدّ من فعالية النقابات● إطلاق البرامج التعليمية التي تؤدّي إلى إعداد يد عاملة قادرة على اكتساب التقنية واستخدامها.٥- الاستدانة من دول الشمال (مستند ١٠): تفتقر دول عالم الجنوب إلى الأموال فتعتمد إلى الاستدانة من دول عالم الشمال للأسباب التالية:- تحقيق المشاريع الإنمائية.- تأمين مستلزمات الخدمات الاجتماعية لشعوبها مع تزايد عدد طبابة.- سدّ العجز في ميزان المدفوعات.- ضعف موارد الخزينة.- معالجة أزمة مالية طارئة.- تسديد دين مستحق.- انتشار الفساد بين الحكام الذين يعمدون إلى نهب المال العام أو هدره.- إشتداد النزاعات بين مجتمعاتها ممّا يحتم شراء الأسلحة بغية توطيد الأمن ومن الدول المانحة ذاتها (مستند ٥). لذا على هذه الحكومات توظيف القروض في مشاريع منتجة تستطيع أرباحها تسديد القروض وتمويل مشاريع اقتصادية أخرى لكي تحقّق التنمية المنشودة.أولاً - دوافع الحوار بين الشمال والجنوب: مخاطر بيئية وإنسانية لم تمنع التناقضات بين عالميّ الشمال والجنوب من إقامة الحوار بينهما ووضع أطر من التعاون بهدف كسر حدة التباين بينهما. أهمّ الأسباب التي دفعت جميع الأطراف لعقد مؤتمرات الحوار هي:أ- تفاقم خطورة القضايا العالمية، منها: الاحتباس الحراري، التلوّث، الأمطار الحمضية، الإرهاب. إنّ مجابهة هذه القضايا وحلّها يتطلّب تضافر جميع الجهود الدولية.ب- اتّساع الفجوة بين دول عالم الشمال الغنية ودول عالم الجنوب الفقيرة (مستند ٢): إنّ استمرار حدة التباين يدفع بالفقراء إلى اتّخاذ مواقف العداء والكراهية تجاه المسؤولين وتهديد السلام العالمي.العالمي.العالمي.ج- تعاظم نفوذ الجمعيات المتعاطفة مع الفقراء والمظلومين: إذ يوجد العديد منها في العالم وخاصة في دول عالم الشمال.د- ازدياد الهجرة غير الشرعية من الدول الفقيرة (مستند ٣): وخاصة من أفريقيا باتجاه الدول الغنية وما ينتج عنها من مشكلات عديدة في هذه الدول، وزيادة الأعباء المالية على دول الشمال التي تقدّم الخدمات للمهاجرين، والتخوّف من التأثيرات الاجتماعية على النسيج الاجتماعي في دول الشمال وما ينتج عنها من مشكلات.ثانياً - أهداف الحوار: تخفيف

التناقضات نسعى مؤتمرات الحوار إلى: أ- تخفيف التباين القائم بين دول عالم الشمال ودول عالم الجنوب بغية إرساء السلم العالمي على أسس متينة. ب- تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتحاوره لإيجاد حلول مقبولة حول المواضيع الخلافية. ثالثاً - القضايا المطروحة بين العالمين: وجهات متباعدة تتعدد القضايا المطروحة على طاولة الحوار، من هذه المسائل أو القضايا نذكر:

أ- المديونية (المستند ٤): وهي الأموال المتوجّب دفعها من قبل دول الجنوب لدول الشمال، وتختلف نظرة كل من عالم الشمال وعالم الجنوب إلى مسألة المديونية: ١- وجهة نظر عالم الشمال: يعتبر عالم الشمال المديونية سبيلاً لتحقيق الأرباح وفرض هيمنته على دول عالم الجنوب عن طريق: - طلب فوائد عالية، وتحقيق أرباح مضمونة لأمواله الفائضة من دون تكاليف تذكر. - وضع الشروط على الدول النامية المدينة (المستقبل للديون) لفتح أسواقها التجارية دون قيود أمام تدفق سلع دول عالم الشمال. - إجبار دول عالم الجنوب على تسهيل مركز الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر موارد البلاد لصالح دول عالم الشمال.

وتتربّ من إمدادها بالتقنيات اللازمة لإطلاق عملية التنمية، لذلك تطلب: - إعفاءها من الديون أو إلغاء قسم منها. - منح دول عالم الجنوب هبات تساعد على تنشيط العملية التنموية. لذلك تبقى وجهات النظر متباعدة بين العالمين، وما زالت الديون تشكّل نسبة مهمة من الناتج المحلي (مستند ٤) وترهق حكومات دول عالم الجنوب. بالمقابل تقوم بعض الدول الدائنة بإعفاء الدول المدينة من ديونها لأسباب منها: - تنقيب، تجارة، أو تحقيق مكاسب إعلامية وسياسية في الدول الفقيرة وبالتالي استمرار الهيمنة. ب- استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات (مستند ٥) تختلف الفوائد المرجوة من مركز الشركات المتعددة الجنسيات بين عالمي الشمال والجنوب: ١- وجهة نظر عالم الشمال: تسعى دول عالم الشمال للأهداف التالية: - جعل أراضي دول عالم الجنوب ميداناً رحباً لمركز شركاتها. - دخول سلع شركاتها أسواق دول عالم الجنوب دون شروط تذكر، وتحرير المبادلات التجارية وحرية نقل الأموال. - إلغاء التدابير القائمة على فرض الضرائب على الشركات، وعدم وضع انشروط البيئية الملزمة لها. من أجل ذلك تقوم بإجراءات لتسهيل عمل هذه الشركات في الخارج منها: - الضغط السياسي على الحكومات والعمل لتغيير الأنظمة المعارضة لسياساتها ودعم الأنظمة الموالية لها. - استخدام الديون المقدّمة لتحقيق تبعية اقتصادية لتسهيل عمل الشركات. - العمل على تعميم النظام الرأسمالي وتطبيق العولمة. ٢- وجهة نظر عالم الجنوب: تحقّق دول عالم الجنوب الشروط اللازمة لاستقطاب الشركات المتعددة الجنسيات أو فروعها نظراً للإيجابيات الناتجة عن ذلك وأهمها: إدخال العملات الصعبة إلى أراضيها، زيادة مداخيلها عن طريق فرض الضرائب وزيادة واردات خزينة الدولة، وإدخال التقنية إلى البلاد، لذا تقوم دول الجنوب باعتماد السياسات المؤدية لجذب الشركات، ومنها: إقامة البنى التحتية المطلوبة، تخفيف أو إلغاء الضرائب على أرباح الشركات، واعتماد الخصخصة التي تتيح للشركات فرصة تملك مؤسسات القطاع العام، والتساهل في تطبيق الشركات للمعايير البيئية. بالمقابل تطلب دول الجنوب: - توجّه المستثمرين نحو قطاعات تخدم تنمية البلاد بدلاً من توجيه الاستثمارات لخدمة مصالح الشركات. سعارها. - تزويد البلاد بالتقنية اللازمة لتصبح قادرة على الإنتاج ودخول الأسواق العالمية والتحرّر من الهيمنة الاقتصادية. هجرة وهكذا تتباعد أهداف دول عالم الجنوب عن تطلّعات دول عالم الشمال. ما زالت أسعار المواد الأولية والطاقة مدار بحث بين الشمال والجنوب، لذا يهدف عالم الشمال إلى: 2. استمرارية تزويد مصانع دول الشمال بهذه الموارد بدون عوائق. 3. بقاء دول عالم الجنوب محتاجة لعالم الشمال (حجب التقنيات). 4. ضمان الأرباح الكبيرة بالعمل على استمرار تفوّق أسعار السلع المنتجة في عالم الشمال على أسعار المواد الأولية والطاقة. كما أنّ دول عالم الجنوب فتعمل على أن: 3. يوضع نظام اقتصادي يضمن سيطرة دول الجنوب على موارده. د- النمو السكاني وهجرة اليد العاملة تشكّل هذه المسألة خلافاً حادّة بين العالمين. إذ إن دول الشمال ترحّب بهجرة الأدمغة من الجنوب إليها وتستفيد من قدراتها في التطوير التكنولوجي والاقتصادي دون أية كلفة في إعدادها، معايير علمية. - تحديد كوتا (Quota)* سنوية وبخصائص معينة ١- تطلب دول عالم الشمال من دول عالم الجنوب: - وضع حدّ للهجرة غير الشرعية إلى أراضيها لأنّها تستب لها مشاكل اجتماعية متزايدة (مستند ٨). - تخفيض معدل النمو الطبيعي للسكان، لأنّ الانفجار السكاني يحتم ظهور مصاعب اجتماعية خطيرة على السلام العالمي (بطالة، أميّة، اضطرابات... محاربة الإرهاب والحدّ من انتشار المخدرات وتبييض الأموال)*. ٢- بالمقابل تطلب دول عالم الجنوب من دول عالم الشمال: - تقديم الهبات والمساعدات لإزالة المخاطر الاجتماعية التي تهدّد مجتمعاتها. - السماح بهجرة أبنائها دون قيود تطبيقاً لمبدأ انفتاح الأسواق. ه- المبادلات التجارية- تعمل دول عالم الشمال على تطوير المبادلات التجارية من خلال: - الدعوة لفتح أسواق دول عالم الجنوب أمام تدفق سلعها من دون عوائق. - اعتبار التجارة الحرة الطريق الأسرع للتنمية الحقيقية. - العوائق التي تضعها دول عالم الشمال أمام دخول السلع الزراعية والصناعية المنتجة في عالم الجنوب إلى أسواقها. - رفض دول عالم الشمال تزويد دول عالم الجنوب

بالآلات التكنولوجية المتطورة لتنمية اقتصادها وشعوبها. ورغم ذلك فهناك أسباب تدفع بعض دول الجنوب لاعتماد نمط التجارة الحرة منها: تحسين نوعية منتجاتها وبالتالي زيادة قدرتها التنافسية، توفير بضائع جيدة لسكانها، وحاجتها للبضائع التي لا تنتجها محلياً. و - المساعدات (المستندان ٩ و ١٠) تشكل المساعدات المقدمة من دول عالم الشمال لدول عالم الجنوب مادة جدلية لا حل لها. ١- تقدم دول عالم الشمال الهبات: - للدول التي تهيمن عليها في دول عالم الجنوب والتي تتماشى مع سياستها الدولية. - لتأمين تصريف فائض الإنتاج لديها والمحافظة على أسعار السلع مستقبلياً. ٢- أمّا دول عالم الجنوب فتطلب أن تكون المساعدات: وتستخدم لحلّ مشكلات عالم الجنوب التنموية. - موجهة مباشرة إلى القطاعات الإنتاجية بدل أن تكون آنية وغير منتجة. ز- القضايا البيئية تحظى البيئة حالياً بالاهتمام العالمي، وتتعدد مطالب كل عالم من العالم الآخر في مجال البيئة. ١- تطلب دول عالم الشمال من دول عالم الجنوب: - تخفيف القيود البيئية في مجالها الجغرافي والقبول باستقبال الصناعات الملوثة في أراضيها. تقوم بتصريف السلع التي تنتجها دول عالم الشمال دون تطبيق هذه الإجراءات. تقبل - تقديم القروض والمساعدات الفنية لتحقيق السلامة البيئية. رابعاً - مستقبل مؤتمرات الحوارية أثبتت مؤتمرات الحوار بين العالمين فشلها للأسباب التالية: الحصول على التكنولوجيا المتطورة، ...